

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩

بشأن صنان الحكومة الهيئة العامة للإنتاج الزراعي لدى
البنك الأهلي المصري في عقد قرض مقداره ٥٠٠,٠٠٠ جم
(خمسة ألف جنيه)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ بتأسيس الهيئة العامة
للإنتاج الزراعي ،

وعلى ما أوصاه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تضمن الحكومة الهيئة العامة للإنتاج الزراعي الصادر بها
قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه لدى البنك الأهلي
في قرض مقداره ٥٠٠,٠٠٠ جم (خمسة ألف جنيه) وذلك بالشروط
والأوضاع التي يقرها وزير الخزانة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم
المصري من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جانفي، الآئنة سنة ١٣٧٨ (٩ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن إضافة اعتبار الأحد بنود ميزانية وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر :

مادة ١ - يضاف إلى اعتمادات الباب الثاني (الصفقات العامة للإدارات)
من البند الثاني (مصلحة الموارم) من القسم الخامس عشر - الفرع
الأول (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) من ميزانية السنة المالية
١٩٥٨-١٩٥٩ مبلغ (١٠٠٠) عشرة آلاف ليرة سورية بحيث يصبح
مجموع اعتمادات هذا البند (٥٠٠٠) ليرة سورية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١ لسنة ١٩٥٩

بشأن منح الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والتعاوني
قرضاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ جم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة في أن يأخذ من الأموال الموجودة
تحت يد الحكومة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جم (مائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات)
للسنة كمساندة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والتعاوني لمواجهة المصاريف
ال الخاصة بالأطيان التي استلمتها من وزارة الأوقاف من أول نوفمبر سنة ١٩٥٨
على أن تلتزم الهيئة برد هذا المبلغ إلى تلك الأموال في أكتوبر سنة ١٩٥٩

مادة ٢ - يؤذن للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والتعاوني في أن
تقرض من وزارة الأوقاف مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جم (مائة وخمسين ألف جنيه)
بفائدة قدرها ٢٪ سنوياً بضمان وزارة الخزانة تسدد على دفعتين الأولى
وقدرها ١٠٠,٠٥ ج في شهر يونيو سنة ١٩٥٩ والثانية وقدرها ٥٠,٠٠٠ ج
في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ وذلك للأغراض المبينة بالمادة الأولى .

مادة ٣ - يفتح اعتباراً إضافياً بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج في ميزانية مشروع
الإصلاح الزراعي والتعاوني فرع ١ - فصل ٢ (مصالحة مصروفات الهيئة العامة
للإصلاح الزراعي) للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ بالباب الثالث تحت
عنوان "مصالحة مصروفات استلام وإدارة أطيان الأوقاف" .

ويؤخذ هذا الاعتماد بواقع ٢٥٠,٠٠٠ ج كسلفة من وزارة الخزانة
حسب نص المادة الأولى من هذا القرار و ١٥٠,٠٠٠ ج من وزارة
الأوقاف حسب نص المادة (٢) من هذا القرار .

مادة ٤ - على وزارة الخزانة والأوقاف والإصلاح الزراعي تنفيذ
هذا القرار كل منهم فيما يخصه .

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جانفي الآئنة سنة ١٣٧٨ (٩ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن التصريح للسيد / يوسف سيد مدير عام البعثات بوزارة التربية والتعليم الجمع بين المعاش والمكافأة

مادة ٢ - يسدد الأعتماد المضاف بموجب المادة الأولى من هذا القرار بأخذ ما يعادله من اعتمادات الباب الثالث (التفقات الخاصة للإدارة) من البند الرابع (إعانة لدور العجزة) من ذات القسم والفرع بحيث يصبح مجموع اعتمادات هذا البند بعد التزيل (٩٠٠٠) ليرة سورية.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ صدوره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٧٨ (٩ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعل ما عرضه علينا وزير الخزانة ؛

قرر :

مادة ١ - يصرح للسيد / يوسف سيد مدير عام البعثات بوزارة التربية والتعليم بالجمع بين المعاش المستحق له عن مدة خدمته السابقة ومكافأة تعادل الفرق بين معاشه ومرتبه الأصل قبل إحالته إلى المعاش وذلك لمدة سنة واحدة اعتباراً من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٧٨ (٩ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن التنظيم الإداري للجامعة الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامعة الأزهر والقوانين المعدلة له ؛

وعل القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ؛

بشأن فتح اعتداد إضافي يبلغ ١٠٦٥١٢ ج في ميزانية قسم ١ (الدين العام) للسنة المالية ١٩٥٨ / ١٩٥٩ أخذها من وفور الميزانية العامة وذلك لمواجهة التزامات القرض الأميركي الصادر بالقانون رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٥٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٥٨ قسم ١ (الدين العام) اعتداد إضافي قدره ١٠٦٥١٢ ج (مائة وستة آلاف وخمسة وأثنتا عشر جنيها) منه ١٠٥٧٢٨ ج (مائة وخمسة آلف وسبعين وثمانية وعشرون جنيها) لفائدة القرض المشار إليه و ٥٧٢ ج (خمسة وأثنان وسبعين جنيها) قسط استهلاك الأصل و ٢١٢ ج (مائتان وأثنتا عشر جنيها) قيمة المغولة عن السنة المالية السابقة .

على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور ميزانية الإقليم المصري .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٧٨ (٩ يناير ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر